الباب الأول

المتغيرات المؤثرة
فى إدارة الأزمات الدولية

- الفصل الأول : الأزمات الدولية – مداخل أساسية
- الفصل الثانى : العوامل المؤثرة فى إدارة الأزمات الدولية
- الفصل الثالث : قواعد إدارة الأزمات الدولية
- الفصل الرابع : أدوات إدارة الأزمات الدولية

الفصل الأول

الأزمات الدولية ـ مداخل أساسية

" إن الأمة التى يظهر فيها البطل الأسطورى هى أمة فى مشكلة ... وأما الأمة التى تنتظر ظهور البطل الأسطورى فهى أمة فى محنة "

محمد حسنين هيكل

من كتاب " عند مفترق الطرق" ص ١٨٧

الفصل الأول

الأزمـــات الدوليـــة
مداخـــل أساســية

فى إطار صراع السيطرة على العالم والذى دار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى عقب الحرب العالمية الثانية ، كانت الولايات المتحدة فى عهد الرئيس ايزنهاور وفى إطار محاولتها وقف المد الشيوعى قد أعدت خطة للهجوم على كوبا ، وذلك بإرسال مجموعات من الكوبيين المهاجرين إلى أمريكا لاحتلال جزيرة كوبا بدعم من الجيش الأمريكى ، وفور تولى الرئيس جون كنيدى الحكم أمر بتنفيذ الخطة فى أبريل ١٩٦١ ، إلا أن الهجوم البرمائى قد فشل فشلاً ذريعاً باعتراف جون كنيدى نفسه وتم إبادة القوات المهاجمة فيما عرف بأزمة " خليج الخنازير " ... وعلى جانب آخر قامت الولايات المتحدة بتشييد قواعد صواريخ فى منطقة أزمير بتركيا يبلغ مداها ٢٤٠٠ كم ، أى أن موسكو كانت على بعد ١٦ دقيقة فقط من مرمى تلك الصواريخ وهو ما أثار غضب الرئيس السوفيتى خروشوف .

وفى ١٥ أكتوبر ١٩٦٢ اكتشفت طائرات التجسس الأمريكية منصات لصواريخ سوفيتية فى كوبا ، مما اعتبر تهديداً مباشراً للولايات المتحدة نظراً للمسافة القصيرة التى تفصل بينها وبين كوبا والتى تبلغ حوالى (١٤٠ كم) ،

وبناء على ذلك أصدر الرئيس الأمريكى كنيدى أمراً للبحرية الأمريكية بمحاصرة جزيرة كوبا وتفتيش كافة السفن المتوجهة إليها ، ومصادرة أى أسلحة هجومية على هذه السفن ، وفى ٢٧ أكتوبر ١٩٦٢ بعث الرئيس الكوبى كاسترو برسالة خطية للرئيس السوفيتى يحثه فيها على شن هجوم نووى على الولايات المتحدة ، وأصبح العالم على شفا حرب نووية ، ولكن الاتحاد السوفيتى لم يستجب لطلب كاسترو ، ونتيجة للتدخلات الدولية والمناورات السياسية بين البلدين وافق الاتحاد السوفيتى على إزالة الصواريخ الكوبية مقابل فك حصار الولايات المتحدة عن كوبا وتعهدها بعدم غزوها ، والتخلص من الصواريخ الأمريكية بتركيا.

وعندها أعلن روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى فى إدارة الرئيس جون كنيدى كلمته الشهيرة " لم يعد هناك – بعد الآن – مجال للحديث عن الاستراتيجية ، وإنما عن إدارة الأزمات فقط " ليؤرخ لبدء دخول مصطلح إدارة الأزمات إلى مجال العلاقات الدولية ، وليطلق الإشارات الرئيسية لبدء الجهد العلمى فى هذا المجال ، وذلك على الرغم مما شاب كلمته من ضعف تقدير قيمة " الاستراتيجية " عند مقارنتها " بإدارة الأزمات " ، حيث لا يمكن إحلال إحداهما مكان الأخرى ، إلا أنه يعتقد أن حماسه جاء معبراً عما كان يمكن أن يؤدى إليه الفشل فى إدارة هذه الأزمة وتحويلها إلى مواجهة نووية لا قبل للعالم بها ، حيث تراوحت خسائرها المتوقعة من ٣٣% : ٥٠% من تعداد سكان المعسكرين المتواجهين ، وتراوحت فرص نجاح إدارة الأزمة من ٢٧% : ٥٠ % فقط وهو ما جعلها تحتل موقعاً بارزاً فى تاريخ إدارة الأزمات الدولية ... حيث أرست الكيفية التى أديرت بها قاعدة أساسية فى إدارة أزمات القوتين العظميين وهى تجنب المواجهة المباشرة بينهما ، لأن طبيعة الصراع النووى تفرض حل

الأزمات التى تنشب بينهما بطريقة آمنة وعند مستوياتها الدنيا. (J. Meller 1992:192) .

مفهوم الأزمة الدولية

تتعدد مفاهيم الأزمة الدولية وفقاً لاتجاهات الرؤى الفكرية الخاصة بها ، وإن كان من الممكن أن نحصر أهمها فى ثلاثة اتجاهات أساسية هى اتجاه النظم (النسق) ، واتجاه صنع القرار (السلوكى) ، والاتجاه التوفيقى .

الاتجاه الأول : مدرسة النظم (النسق) :

أدخل الباحث الأمريكى " تالكوت بارسونز" مفهوم النظم (النسق) فى العلوم الاجتماعية ، وكان " ديفيد ايستون " أول من استخدمه فى علم السياسة ، وينطلق النظام فى مفهومه العام من أن المجتمع الدولى يؤلف نظاماً شاملاً للتفاعلات والعلاقات التى تكون الدول عناصرها الأساسية ، كما يشكل المجتمع الدولى وحدة عضوية بسبب التداخلات والعلاقات المتعددة التى تشمل كافة المستويات وكل مظاهر العلاقات الدولية ، وبالتالى لم تعد الحدود الدولية محكمة الإغلاق ، أو غير قابلة للاجتياز ، بل على العكس أصبحت مكشوفة وقابلة للاختراق ، وتدرس مدرسة النظم العوامل والأطراف وشبكات التفاعلات المختلفة التى تؤثر فى المجتمع الدولى (ماجد شدود ٢٠٠٢ : ١٩-٢٠) .

وفى هذا الإطار ترى مدرسة النظم (النسق) أن هناك علاقة تفاعل متبادل بين الأزمات الدولية والنظام الدولى ، لأن كل أزمة دولية تنشأ داخل هذا النظام تتأثر به فى معطياتها وأسبابها وتفاعلاتها وأطرافها ، وتؤثر نتائجها بالتالى عليه ، ومن أهم رواد هذه المدرسة تشارلز ماكليلاند ، واوران يونج ، وكورال بيل.

وقد كان هناك تأثير واضح للمفهوم اللغوى للأزمة (*) على باحثى مدرسة النظم ، فقد عرفها قاموس اكسفورد بأنها " نقطة تحول حاسمة فى حياة الناس " (Oxford Advanced Learner's Dictionary 1992 : 194) ، وعرفها قاموس ويبستر بأنها " نقطة تحول تستوجب مواجهة سريعة وإلا نشأ عنها موقف قد يتضمن أثاراً سلبية " (Webster 1997 : 275) ، وعرفها قاموس لونجمان بأنها " وقت يتسم بوجود خطر كبير أو حالة من عدم التأكد " (Longman Dictionary 1998 : 322) .

وفى إطار هذا الاهتمام بالمفهوم اللغوى للأزمة جاءت تعريفات الأزمة الدولية فى إطار مدرسة النظم فقد عرفها اوران يونج Oran R. Young فى كتابه " سياسات القوة " The Politics of Force بأنها " تتابع سريع للأحداث على نحو يؤدى إلى حالة من عدم الاستقرار فى النظام الدولى وفى نظمه الفرعية إلى درجة غير مألوفة تزيد من احتمالات اندلاع العنف داخل هذا النظام الدولى ".

(*) يعود مصطلح " الأزمة " Crisis إلى الطب الإغريقى حيث استخدم فى البداية بمعنى " نقطة تحول " للإشارة إلى لحظات مصيرية تتضمن تحولاً جوهرياً فى حياة الإنسان مما قد يؤدى إلى شفائه أو إلى وفاته ، ثم انتقل إلى المجالات المتعددة للعلوم الإنسانية ليشير إلى تلك النقطة الحرجة التى تتضمن تهديداً واضحاً للأوضاع المستقرة للأشياء ، ويتحدد عندها مصير حالة ما إما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ .

وفى القرن السادس عشر انتشر استعمال المصطلح فى المعاجم الطبية ، وفى القرن السابع عشر بدأ استخدامه ليشير إلى الصراع بين الدولة والكنيسة لتمثل هذه المرحلة بداية التحول من المجال الطبى إلى التداول السياسى ، وبحلول القرن التاسع عشر استخدم للدلالة على ظهور لحظات تحول مصيرية فى تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وفى النصف الأول من القرن العشرين بدأ علماء النفس فى استخدامه ليشيروا إلى "أزمة الهوية" ، وعلماء الاجتماع ليشيروا إلى " أزمة الهوية الحضارية " و " أزمة التجانس القومى " و " أزمة الصراع الاجتماعى " ، وعلماء الاقتصاد ليشيروا إلى "الأزمة الاقتصادية " و "أزمة العدالة الاقتصادية" ، وعلماء الاتصال ليشيروا إلى "أزمة المصداقية عند الجمهور" ... وهكذا .

كما جاء تعريف كورال بيل C. Bell للأزمة الدولية بأنها " تصاعد الصراعات فى علاقة ما بين الدول إلى مستوى يهدد طبيعة هذه العلاقات كأن تتحول من علاقات سلم إلى علاقات حرب " .

ويرى تشارلز ماكليلاند C. A. Meclelland أن الأزمة الدولية هى "حدوث تغير جوهرى فى طبيعية العلاقات بين أطراف الصراع ، يرجع إلى حدوث تغير فى نسق (نظام) تدفق الأفعال المتبادلة بين هذه الأطراف" (C.A. Meclelland 1989 :81).

وعرف أول هولستى O. Holsti الأزمة الدولية بأنها " تعبير عن التغير فى كم وكيف وشدة التفاعلات بين الدول ، وهى بذلك تمثل نقطة تحول فى إطار تطور النسق الدولى مما يزيد من احتمالات التصادم فى المصالح وزيادة التحديات والتهديدات ، الأمر الذى يستتبعه تغير جوهرى فى نسق التفاعلات الدولية القائمة " (O. Holsti 1979 : 15-22) .

وعرف والتر ريموند W. Raymond الأزمة الدولية بأنها " نقطة تحول فى العلاقات الدولية أو النظام الدولى " (W. Raymond 1981: 10) .

ومن خلال عرض ما سبق من مفاهيم الأزمة الدولية فى إطار مدرسة النظم (النسق) يتضح أن هذا الاتجاه يتميز بالملامح الأساسية التالية :

أ- تعتبر الأزمة الدولية نقطة تحول فى تطور النظام الدولى العام أو الفرعى، ولكن يتحدد مدى هذا التغير بعدة عوامل من أهمها :

- وجود عوامل عدم استقرار فى النظام الدولى قبل حدوث الأزمة مما يزيد احتمالات حدوث التغير فى النظام بتأثير الأزمة المعنية .
- مدى فاعلية الأساليب المتاحة داخل النظام الدولى لتسوية الأزمات ،

فكلما زادت فاعلية هذه الأساليب كلما قلت قدرة الأزمة على إحداث تغيير فى النظام .

- مدى أهمية متغيرات النظام الدولى المتأثرة بالأزمة ، فكلما زادت أهميتها كلما أدت الأزمة الدولية إلى إحداث تغيير فى النظام الدولى ذاته .

- القوة النسبية لأطراف الأزمة الدولية فى النظام الدولى ، فكلما زادت هذه القوة كلما زادت قدرة الأزمة الدولية على إحداث التغيير (دلال محمود ٢٠٠٣ : ٢٢) .

ويحفل التاريخ بالأزمات الدولية التى مثلت تحولاً جذرياً فى مسار الأحداث فقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى تغييرات كبرى لم يستطع أحد فى تلك الأوقات أن يحسب مداها أو حجم تأثيرها وسرعته ، حيث أدت الحرب وضغوطها وضروراتها إلى اكتشافات هائلة فى فن الحرب ، بدأت بالثورة الإلكترونية (أجهزة "ألترا" لحل الشفرات) ، والثورة الإدارية (تنظيم الإنتاج الحربى وتحركات الجيوش) ، وثورة الفضاء (الرادار والصواريخ) ، ثم كان الختام قرب نهاية الحرب بثورة تفجير قوى الطبيعة ذاتها (القنبلة النووية) ، كما أدت الحرب إلى انقلاب كامل فى موازين القوى الدولية حيث برز الدور المتميز للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى اللذان وقع عليهما الدور الأكبر فى النصر ، وبالتالى الدور الأكبر فى صنع السلام للعصر الجديد ، كما أدت الحرب إلى ظهور أجهزة أخطبوطية جديدة فقد استلزم الجهد الشامل لتحقيق النصر أساليب من العمل الخفى وراء خطوط الأعداء بالتجسس والتخريب ، كما بدأ صراع العقائد الأيديولوجية إلى جانب القوة الإمبراطورية ، كما أن نظام الأمم المتحدة الذى أقامه المنتصرون لترتيب أحوال العالم بعد

الحرب لم يلبث أن ظهر كنظام تحكمه – إلى حد بعيد – ثنائية التناقض بين القوتين العظميين ، وبدأت حركات الاستقلال والتحرر الوطنى فى العالم الثالث، وفى غياب إمكانية الحرب الساخنة لوجود السلاح النووى الرادع ، ظهرت أنواع أخرى من الحرب مثل الحرب الباردة ، والحرب النفسية ، والحرب الاقتصادية ، والحرب السرية ، والحرب المحدودة ، والحرب بالوساطة فى النقط الساخنة حيث تقف كل قوة من قوى القمة الدولية وراء طرف محلى فى حرب محدودة أو محصورة (محمد حسنين هيكل ملفات السويس ١٩٨٦ : ٢٢ – ٢٦) .

كما يشير هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى فى عهد الرئيس نيكسون فى كتابه " الدبلوماسية " إلى ما مثلته أزمة السويس ١٩٥٦ من تحول جذرى حيث كانت بداية لصعود الولايات المتحدة إلى قيادة العالم ، عندما استغلت الأزمة للتخلص من حلفاء اعتبرتهم مسئولين عن فساد السياسة الواقعية وعن ولائهم المعيب لميزان القوى ، وكانت أزمة السويس خطوة لإطلاع أمريكا على حقائق القوة العالمية والتى كان أحد دروسها أن الفراغ دائماً يملأ ، وأن الموضوع الرئيسى ليس ما إذا كان سيملأ بل من الذى سيملأه ، وبعد أن طردت أمريكا بريطانيا العظمى وفرنسا من دورهما التاريخى فى الشرق الأوسط وجدت أن المسئولية عن ميزان القوى فى تلك المنطقة قد سقطت برمتها على كاهلها (هنرى كيسنجر ٢٠٠٢ : ٢٢) .

ويشير المؤرخ الأمريكى بول كنيدى إلى أزمة أخرى مثلت تحولاً كبيراً فيذكر أنه فى الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والأربعين من صباح الثلاثاء الموافق الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ – وليس اليوم الأول من عام ٢٠٠٠- دخلت أمريكا بكل معنى الكلمة القرن الواحد والعشرين ، ذلك أن ما جرى من وقائع خطيرة كان حدثاً ملحمياً حول مجرى الحياة ، وقارن بين موقعة

بيرل هاربر وأحداث سبتمبر ، ففى موقعة بيرل هاربر فاجأت الطائرات اليابانية الأسطول البحرى الأمريكى وأنزلت به خسائر فادحة غير أن الولايات المتحدة لوضوح العدو ولفارق القوة العسكرية والاقتصادية استطاعت أن ترد على اليابان بضربة ساحقة بعد أن ألقت قنابلها النووية على هيروشيما ونجازاكى ، ولكن فى أحداث سبتمبر ما أبعد التشابه ، فقد تم غزو الولايات المتحدة من الداخل بطائرات مختطفة من خطوط أشهر شركاتها للطيران وهما أمريكان إيرلاينز ويونايتيد إيرلاينز ، ولذلك كان إلحاق الهزيمة باليابان مثل إطلاق النار على فيل ، أما إلحاق الهزيمة بالإرهابيين فيشبه الدوس على السمك الهلامى ، ولم تعد أمريكا تلك القلعة الحصينة التى لا يمكن اختراقها (السيد يسين ٢٠٠٣ : ٦٣ – ٦٤) .

ب- تربط مدرسة النظم بين الأزمة الدولية والأحداث السابقة عليها ، وترى أن كل أزمة نتيجة لما قبلها ، وأنها تؤثر فيما يتلوها من أزمات ، كما ترى أن القرارات المتعلقة باستخدام القوة العسكرية لا تتخذ أثناء الأزمات وإنما تكون معدة سلفاً ، ذلك أن الصراعات القائمة ترجح احتمالات تصاعد الأزمة ووصولها إلى ذروتها التى تتمثل فى استخدام القوة العسكرية ، ويستشهدون على ذلك بما حدث فى الحرب العالمية الأولى حيث يرون أن حادث مصرع ولى عهد النمسا لم يكن هو سبب نشوب الحرب العالمية الأولى وإنما التنافس الذى كان موجوداً فى النظام الدولى ... كما يستشهدون فى تتابع حلقات الأزمات بأن التسوية المجحفة لألمانيا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى قد كمن بها أسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية ، حيث أخذت طابع الانتقام والإهانة لألمانيا مما دفع بأحد أعضاء الوفد الألمانى فى مؤتمر الصلح الذى

وقعت فيه معاهدة فرساى عام ١٩١٩ إلى القول للحلفاء " سنراكم مرة ثانية بعد عشرين عاماً " وصدقت توقعات الرجل !

ج- تزيد الأزمات الدولية من احتمالات اللجوء لاستخدام القوة العسكرية فى إطار الصراع وتصاعد التوتر الدولى سعياً لحسم حالة عدم الاستقرار ومحافظة كل طرف على قوته وموقعه الدولى (D. Garnham 2000:3) ، حيث تقع الأزمات الدولية فى الحد الفاصل الحرج بين السلام والحرب ، وبهذا الشكل فإنها تقدم أنماطاً واضحة لقيام بعض الساسة باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها دعماً لأهداف سياستهم الخارجية وحل أزماتهم ، وبالتالى فإن الدراسة المتوازنة لدور القوة العسكرية فى السياسة الدولية المعاصرة يجب أن تتضمن دراسات تاريخية للأزمات التى وقعت بالفعل مع إعطاء اهتمام خاص للجزء الذى لعبته الدبلوماسية القهرية Coercive Diplomacy فى حلها ، كما يجب أن تتضمن أيضاً دراسات ميدانية لسلوك الأطراف خلال الأزمات لتوضيح النظريات المتصلة بهذا الشأن ، فخيارات مثل التصعيد واحتمالات استخدام القوة والتى تبدو شديدة الجاذبية فى موقف افتراضى نظرى لتحقيق أقصى المكاسب الممكنة ، قد لا تكون بمثل هذه الجاذبية لصانع القرار الذى يصطدم بالواقع الحقيقى الذى يعيش فيه ، والذى يتحمل مباشرة نتائج أى خطوة خاطئة قد يخطوها (احمد عبد الحليم ١٩٩٦ : ١٥) .

وبعد هذا العرض لملامح مفهوم الأزمة الدولية فى إطار مدرسة النظم نستطيع أن نعرض أهم الانتقادات الموجهة إليها فيما يلى :

أ- تبالغ مدرسة النظم فى التأكيد على أن كل أزمة دولية تؤدى إلى تغيير

فى النظام الدولى ، ويستشهدون فى ذلك بما جرى فى أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية من تغيرات دولية حادة ، ولكن استعراض باقى الأزمات الدولية التى مر بها العالم يوضح أنه لا يمكن قبول هذا الحكم المطلق ، وإنما يمكن أن نشير إلى أن بعض الأزمات الدولية قد تؤدى إلى حدوث تغير فى النظام الدولى ، والبعض الآخر قد يساعد فى زيادة احتمالات حدوث التغيير .

ب- تفترض مدرسة النظم وجود ربط بين الأزمات الدولية واستخدام القوة العسكرية ولا يخلو هذا الافتراض من مبالغة ، ذلك أن العديد من الأزمات الدولية قد يتم حلها بواسطة الوسائل الدبلوماسية دون حاجة إلى اللجوء إلى القوة المسلحة .

ج- تفترض مدرسة النظم أن قرارات إدارة الأزمة الدولية تحدد سلفاً قبل نشوب الأزمة خاصة فى الأزمات المخططة ، ويغفل هذا الاتجاه المتغيرات الحاكمة لعملية صنع القرار وأثرها فى احتمالات تحويل مسارات الأزمة وتطوراتها .

الاتجاه الثانى : مدرسة صنع القرار :

اعتمدت مدرسة صنع القرار فى تعريفها للأزمة الدولية على نتائج دراسات علم النفس والاجتماع ونظرية اتخاذ القرار حيث ترى أن الأزمة الدولية نابعة من موقف تشكل نتيجة تغير فى البيئة الخارجية والداخلية مما يؤدى إلى تصاعد مظاهر التوتر ، ويشكل تهديداً للقيم الأساسية للدولة ، ويستدعى ضرورة إتخاذ قرارات سريعة للتعامل مع الأزمة .

ومن أهم روادها هيرمان كان ، وتشارلز هيرمان ، وايرا أسكوا ، وقد حاول رواد هذه المدرسة ايجاد اجتهادات خاصة نحو تدقيق اتخاذ القرار وقت

الأزمة فيما يتعلق بعناصر التهديد وضيق الوقت والمفاجأة من خلال وسائل عدة منها توفير المعلومات من خلال برامج المحاكاة Simulation Programs والتحذير من الأزمة Crisis Warning (حسن بكر ٢٠٠٥: ٧١) .

وفى إطار إتجاه مدرسة صنع القرار تعرف الأزمة الدولية بأنها " موقف ناجم عن حدوث تغير فى البيئة الداخلية أو الخارجية لمؤسسة صنع القرار ، ويشكل تهديداً للقيم الأساسية للدولة مع تزايد احتمالات الدخول فى مواجهة عسكرية ، ويتميز هذا الموقف بمحدودية الوقت " (A. Dowty 1981:3) ، ويؤكد تشارلز هيرمان ذلك بأن يحدد ثلاث خصائص تميز الأزمة الدولية وهى وجود موقف مفاجئ يحدث نتيجة تفاعل الأحداث ، وينطوى على درجة عالية من التهديد للأهداف والمصالح الجوهرية للدول المتنازعة ، ويدرك فيه صانع القرار أن الوقت المتاح لاتخاذ القرار محدود قبل أن يتغير الموقف ويفقد فاعليته نتيجة للتطورات الجديدة .

ويتفق تعريف مجمع سلوك الأزمة الدولية International Crisis Behavior (ICB) مع ما سبق حيث يذكر " أن الأزمة الدولية تعبر عن موقف ينتج من حدوث تغير فى البيئة الداخلية أو الخارجية للقرار السياسى ، ويتسم بثلاث خصائص هى تهديد القيم الأساسية للمجتمع ، وترجيح الدخول فى مواجهة عسكرية ، ووجود وقت محدود للرد على هذا التهديد ".

وفى إطار المفاهيم السابقة يمكن أن نذكر الملاحظات التالية بشأن مفهوم الأزمة الدولية لدى مدرسة صنع القرار :

١- تتسم الأزمة الدولية بالسمات الأساسية التالية :

أ- التهديد : حيث تتحدد الأزمة الدولية عندما يدرك صناع القرار فى الدولة أن هناك تهديداً للمصالح والأهداف الخاصة بها .

ب- محدودية الوقت : حيث يدرك صانع القرار أن هناك وقتاً قصيراً لإتخاذ القرار قبل أن تتغير العلاقات المتشابكة بما يجعل تنفيذ القرار غير ذى جدوى ، وأن هذه المحدودية فى الوقت تمثل ضغطاً على صانع القرار ، وإن كان أصحاب هذه المدرسة يشيرون إلى أن محدودية الوقت مسألة نسبية تختلف وفقاً لطبيعة الأزمة وأطرافها ومدى تداخل عناصرها وقدرات صانعى القرار السياسى .

ج- المفاجأة : حيث تحدث الأزمة الدولية فجأة نتيجة تفاعل الأحداث المؤدية إليها ، ولكن هذا العنصر أيضاً نسبى فلا يمكن الإقرار فى الأزمات التى تم التخطيط لصنعها بسمة المفاجأة لصانعيها .

٢- تربط مدرسة صنع القرار بين الأزمة الدولية وتزايد احتمالات اللجوء إلى المواجهة العسكرية بين أطرافها.

٣- تعزل مدرسة صنع القرار الأزمة الدولية عن المسار العام لتطور العلاقات بين أطرافها وتنظر إليها كحالة قائمة بذاتها .

وبناء على ما سبق يمكن أن نورد فيما يلى أهم الانتقادات الموجهة إلى مفهوم الأزمة الدولية فى إطار مدرسة صنع القرار :-

١- يركز هذا الاتجاه على بعض المتغيرات المؤثرة فى صنع القرارات ، وفى مقدمتها إدراك صانعى القرار للأزمة ، بينما يهمل على الجانب الآخر متغيرات عديدة مؤثرة خاصة العلاقات والتفاعلات بين أطراف الأزمة الدولية .

٢- يفترض هذا الاتجاه انفصال الأزمة الدولية عن غيرها من الأحداث

والأزمات وينظر إليها كحالة قائمة بذاتها ، وهذا المنطق لا يمكن قبوله فى العلوم الاجتماعية القائمة على تواتر الأحداث وارتباطها .

٣- يفترض هذا الاتجاه ضرورة الربط بين الأزمة الدولية وتزايد احتمالات الحرب بين أطرافها ، على الرغم من عدم انطباق هذا الاحتمال على كل الأزمات الدولية ، فإذا كانت إدارة الأزمة يشوبها نقص وضعف فى تقدير المتغيرات المختلفة والمعلومات والاحتمالات فقد تنشب الحرب بالفعل كما حدث فى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ولكن إذا كانت الإدارة جيدة للأزمة الدولية فإن احتمالات اللجوء للمواجهة العسكرية قد تتقلص كما حدث فى الأزمة الكوبية .

الاتجاه الثالث : المدرسة التوفيقية :

نتيجة للانتقادات الموجهة إلى مفهوم الأزمة الدولية لدى كل من مدرستى النظم وصنع القرار ، ظهر إتجاه ثالث يحاول البحث عن مفهوم توفيقى يتلافى الانتقادات الموجهة إليهما .

وقد عرف مايكل بريتشر الذى يعد أهم كتاب المدرسة التوفيقية الأزمة الدولية بأنها " موقف يتوافر فيه أربعة شروط ضرورية مدركة لدى المستويات العليا فى صنع القرار لأطراف الصراع وهى تغير فى البيئة الداخلية أو الخارجية ، يولد تهديداً للمصالح والقيم الاستراتيجية للمجتمع ، ويؤدى إلى زيادة احتمال التورط فى مواجهة عسكرية ، مع وجود وقت محدود للرد على التهديد الخارجى القائم " (M. Brecher 1977: 50-54) .

وعلى الرغم من محاولة مايكل بريتشر تقديم مفهوم توافقى للأزمة الدولية ، إلا أنه ركز على الأزمات الدولية الاستراتيجية التى مهما كان أهميتها فى مجال العلاقات الدولية إلا أنها ليست النمط الوحيد للأزمات ، كما أنه استبعد

عنصر المفاجأة خاصة فى الأزمات التى يخططها طرف ضد طرف آخر ، وحتى فى الأزمات الأخرى قد يصعب أحياناً استبعاد احتمالات عدم التوقع والمفاجأة التى تعود إلى عوامل عديدة من أهمها عدم قراءة المعلومات المتوافرة بالشكل المطلوب، والاستهانة بالتهديدات، وأخطاء التقدير الإستراتيجى وغيرها .

كما قدم د. مصطفى علوى مفهوماً توافقياً للأزمة الدولية حيث عرفها بأنها " موقف ينشأ عن احتدام صراع بين دولتين أو أكثر ، وذلك نتيجة سعى أحد الأطراف إلى تغيير التوازن الإستراتيجى القائم لصالحه ، مما يشكل تهديداً جوهرياً لقيم ومصالح وأهداف الخصم الذى يتجه إلى المقاومة ، ويستمر هذا الموقف لفترة قصيرة ومحدودة ، قد يتخللها لجوء الأطراف إلى استخدام القوة العسكرية ، وينتهى موقف الأزمة غالباً إلى إقرار نتائج مهمة تؤثر فى النظام الدولى العام أو أحد الأنظمة الفرعية " (مصطفى علوى ١٩٨٤ : ٢٧-٢٩) .

ويلاحظ أيضاً على هذا المفهوم أنه يركز على تعمد طرف خلق أزمة دولية ، وهو يستبعد بذلك الأزمات التى يمكن أن تنشب دون تعمد مسبق من أطرافها نتيجة التفاعلات الدولية ، كما أنه يركز على الأزمات الاستراتيجية ويستبعد غيرها من الأزمات ، ويركز على استخدام القوة العسكرية دون غيرها من الوسائل الدبلوماسية أو الاقتصادية التى يمكن أن تؤدى إلى تفكك الأزمة الدولية .

* * *

ومن خلال عرض وجهات النظر المتعددة بشأن مفهوم الأزمة الدولية يتضح وجود درجات من الاتفاق والاختلاف بين وجهات النظر المتعددة مما يعكس الطابع النسبى لمفهوم الأزمة الدولية ، حيث تختلف الأزمات وتتباين من

حيث مصدرها ، ومواقف الأطراف المشاركة فيها ، أو تلك التى يمكن أن تتأثر مصالحهم نتيجة اندلاعها ، أو درجة حدتها أو الوقت المتوقع لإمكانية السيطرة عليها ، ونوعية الموارد والإمكانات اللازمة لإدارتها ، لذلك فإنه رغم وجود سمات مشتركة بين الأزمات الدولية مثل ضيق الوقت لإتخاذ قرار ، ودرجة عالية من التهديد للقيم والمصالح ، إلا أنه يظل لكل أزمة خصوصيتها المتفردة ، ولكل باحث وجهة نظره التى ينطلق منها إلى دراسته ، وتلك بدورها تتأثر إلى حد كبير بما يختزنه عقل الباحث من عقائد وخلفيات اجتماعية وتاريخية وغيرها، لذلك تغيب عن تحليل الأزمات المختلفة نظرية تفسيرية عامة (عزت عبد الواحد١٩٩٤ : ١٢-١٣) ، حتى أن البعض يرى أن دراسات الأزمات الدولية هى دراسات حالة لا تسمح بصياغة إطار فكرى منهجى واحد لتطبيقه فى كل الحالات لاختلاف المتغيرات الخاصة بكل منها .

فقد اختلفت النظرة التحليلية للعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ من طرف لآخر من أطراف الأزمة ، فقد كان الموقف بالنسبة لمصر نضالاً مشرفاً عن حق مشروع فى مواجهة قوى استعمارية تدعى بحقوق ليست لها ، وفى مواجهة اتسمت بعدم توازن القوى رأت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل أنها فى مهمة بوليسية يسيرة ، لم تلبث أن تحولت إلى أزمة بالنسبة لهم حين ووجهوا بمقاومة باسلة ، وإدانة دولية واسعة النطاق ، وتماسك داخلى خالف توقعاتهم ، فتحولت المهمة البوليسية إلى أزمة حقيقية أنهت الإمبراطورية البريطانية وكانت " المرة الأخيرة التى يزأر فيها الأسد البريطانى " وسقطت حكومتا أنتونى إيدن فى بريطانيا وديفيد بن جوريون فى إسرائيل ، وأطاح شارل ديجول فى العام التالى بالجمهورية الفرنسية الرابعة .

كما تنطبق هذه الرؤية النسبية على العديد من الحالات الأخرى مثل أزمة المجر عام ١٩٥٦ ، وأزمة تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، وأزمة الشيشان

فى التسعينيات فقد كانت ثورات شعبية من وجهة نظر الشعوب التى قامت بها ، ولكنها كانت أزمات هددت مكانة الاتحاد السوفيتى فى الحالتين الأوليتين ، وروسيا بعد انتهاء الحرب الباردة فى الحالة الثالثة .

وفى نهاية هذا العرض الخاص بمفهوم الأزمة الدولية ، ومناقشة وجهات نظر المدارس الفكرية المختلفة بهذا الشأن ، يجب الإشارة من أجل المزيد من الوضوح إلى عدد من الملاحظات التالية :

١- ضرورة التفرقة بين الأزمة الدولية والصراع الدولى ، فالصراع Conflict الدولى هو ذلك التفاعل الناجم عن المواجهة والصدام بين المصالح والمعتقدات السياسية والبرامج وغير ذلك من الكيانات المتنازعة (J. Plano,et al 1982: 26) ، كما يعنى الصراع فى مفهومه العام تعارضاً بين القيم والأهداف أو الوسائل يأخذ صورة حركية ، بمعنى أن يأخذ أحد الطرفين من التدابير بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة ليمنع الطرف الآخر من تحقيق أهدافه (احمد عبد الحليم ١٩٩٦ : ٧) ، وعلى ذلك تعد الأزمة الدولية مرحلة متقدمة من مراحل الصراع الدولى الذى يبدأ بالمساجلات الكلامية ، ويتدرج فى تصاعده حتى يصل فى ذروته إلى الاشتباكات العسكرية ، وهكذا تقع الأزمة الدولية على سلم هذا التصعيد ، عند الدرجة التى تسبق المواجهة العسكرية مباشرة (عباس العمارى ١٩٩٣ : ٢٤) .

٢- ينبغى التفرقة بين مفهومى الأزمة الدولية وأزمة السياسة الخارجية ، فالأزمة الدولية تتضمن نوعاً محدداً من التوتر فى العلاقات بين حكومات دول متعددة ، بينما تتضمن أزمة السياسة الخارجية مشكلة ملحة تواجه حكومة واحدة ، وفى هذا الإطار قد تكون أزمة السياسة الخارجية جزءاً من الأزمة الدولية رغم عدم حتمية ذلك ، بينما تشمل الأزمة الدولية

أزمتين على الأقل من أزمات السياسة الخارجية ... ومن الوجهة النظرية فإن الأزمة الدولية يمكن تقسيمها إلى عده أزمات سياسة خارجية منفصلة، يتم فيها التعامل مع أعمال كل طرف كمشكلة لخصمه، وبذلك تختلف الأزمة الدولية فى تفاصيلها من حيث شدتها وضغط الوقت بها وتهديداتها وغيرها من التفاصيل من طرف لآخر(احمد عبد الحليم١٩٩٦: ١٧-٢١).

سمات الأزمات الدولية

مما سبق يتضح أنه رغم اختلاف وجهات النظر بشأن مفهوم الأزمة الدولية ، إلا أننا نستطيع أن نرصد عدداً من الخصائص الأساسية المميزة للأزمات الدولية :

- تمثل الأزمة الدولية نقطة تحول جوهرية فى المصالح الحيوية للدولة ، مما يجعلها تستحوذ على الاهتمام وتتطلب ضرورة وسرعة مواجهتها حفاظاً على هذه المصالح .

- التشابك والتداخل بين عناصرها وأسبابها المتعددة ، وقوى المصالح المتصارعة بين التأييد والمعارضة .

- نقص المعلومات وعدم وضوح الرؤية فى كثير من الأحيان مما يشكل عائقاً أمام صانع القرار قد يحول بينه وبين التصرف الذى ينبغى ، وبتصاعد الأحداث قد يتزايد الغموض فى المعلومات نتيجة تلاحق المواقف ومحاولات التضليل من الأطراف المتصارعة .

- محدودية الوقت المتاح لصانع القرار ، نتيجة لتسارع الأحداث وتداخلها مما يؤدى إلى وضع صانع القرار تحت ضغط ذهنى ونفسى حادين يمكن أن يؤثرا فى مسار القرارات نفسها ... إلا أنه ينبغى التأكيد على نسبية

محدودية الوقت باختلاف قوى أطراف الأزمة ، ومدى فاعلية كل منها فى صنع الأزمة وإدارتها ، وموقعها فى النظام الدولى .

- على الرغم من أن الأزمة قد تأخذ أحياناً طابع المفاجأة لصانع القرار ، إلا أنه يجب مراعاة أن أغلب الأزمات هى نتاج تفاعل عوامل عديدة تدفع فى إتجاه صنع الأزمة ، وتدفع بالتالى إلى جذب قوى وعوامل أخرى بشكل متلاحق .
- وفقاً للمتغيرات المتعلقة بالأزمة الدولية ، فقد تؤدى بعض الأزمات إلى تصاعد احتمالات اللجوء للمواجهة العسكرية من أجل حسم حالة عدم الاستقرار والحفاظ على المصالح الخاصة بالدولة .
- تتطلب مواجهة الأزمة الدولية الخروج عن المألوف والقرارات الاعتيادية، ووجود درجة عالية من التحكم فى الطاقات والإمكانات ، مع توفير وسائل اتصال سريعة وآمنة ، وحشد الدعم لتأييد قرارات إدارة الأزمة ، ومعرفة عالية بالمتغيرات المؤثرة فى إدارة الأزمة .

إدارة الأزمة الدولية

يقصد بإدارة الأزمة الدولية محاولة احتوائها والتقليل من حدتها بالشكل الذى يستبعد معه حدوث المواجهة العسكرية (J. L. Richardson 1988:15)، كما يعرفها مصطفى علوى بأنها التعامل مع عناصر موقف الأزمة باستخدام مزيج من أدوات المساومة – الضاغطة والتوفيقية – بما يحقق أهداف الدولة ويحافظ على مصالحها الوطنية (مصطفى علوى ١٩٩١ : ٢٣-٢٤) .

ويرى فيل وليامز أن إدارة الأزمة الدولية لها هدفان هما المحافظة على المصالح القومية ، والعمل على عدم وصول الأزمة إلى مرحلة الحرب ، ويؤكد

أن هناك فرقاً أساسياً بين الأزمات الدولية التى نشبت بين الدول النووية بعد الحرب العالمية الثانية وما قبلها، حيث كانت الدول فى الماضى تلجأ كثيراً إلى الحروب إذا لم تستطع تحقيق مصالحها سلمياً أثناء الأزمة ، ولكن خشية التورط فى حرب بين القوتين العظميين جعلت المواجهة العسكرية أمراً محفوفاً بالمخاطر (P. Williams 1987: 238) .

مما سبق يتضح أن مفهوم إدارة الأزمة الدولية يختلف وفقاً لطبيعة الأزمة وأسلوب إدارتها ، ودرجة حدتها ، ومراحل تطورها ، وقد أدى ذلك إلى وجود ثلاث مدارس فى فهم إدارة الأزمة الدولية :-

الأولى : تقوم على مساواة إدارة الأزمة بالحل السلمى للمواجهات ، وتعتمد هذه المدرسة كلية على تجنب الحرب ، ولكن رغم نبل هذا الهدف إلا أنه لايعبر عن النجاح فى إدارة الأزمات الدولية دائماً إذا تم تجنب الحرب ، حيث أن الهدف الرئيسى قد يتمثل فى الدفاع عن المصالح القومية الذى قد لا يكون إلا بالمواجهة العسكرية ، وهنا قد تكون الأداة العسكرية إحدى الأدوات القهرية التى لابد من استخدامها لكسر إرادة الخصم ، أو ردعه ، أو دفعه إلى مائدة المفاوضات .

الثانية : تنظر إلى إدارة الأزمة الدولية على أنها كسب المعارك فى مواجهة الخصم ، أى أن الهدف هنا من إدارة الأزمة تعظيم المصالح القومية على حساب مصالح الخصم بإلزامه بأكبر قدر من التنازلات ، أى اتباع المعادلة الصفرية Zero – Sum Game إما غالب أو مغلوب .

الثالثة : تنظر إلى المدرستين السابقتين بنظرة أكثر واقعية ، وهى تقوم على معادلة غير صفرية Non Zero – Sum Game أى لا غالب ولا مغلوب ، بل الكل يكسب Win – Win Approach ، وذلك بالوصول

إلى إتفاق يرضى جميع الأطراف المتصارعة ، فإدارة الأزمة لا تعنى تجنب الحرب بأى ثمن ، ولا كسب المواجهة على حساب الخصم كلية ، ولكن تجنب الحرب من ناحية ، وتعظيم المصالح القومية لكل الأطراف المتصارعة من ناحية أخرى (حسن بكر ٢٠٠٥ : ١٧٣-١٧٤) .

ومما سبق نرى أنه يمكن تعريف إدارة الأزمة الدولية بأنها " **مجموعة من الإجراءات التى تستهدف السيطرة على الأزمة بما يحافظ على المصالح الأساسية للدولة ، والحد من تصاعدها إلى درجة نشوب الحرب إن أمكن ذلك ، باستخدام وسائل متعددة تتراوح بين ممارسة الضغوط على الخصم ، أو الوصول إلى تسوية مرضية تضمن المصالح الحيوية للطرفين** " .

الإدارة بالأزمات الدولية

رغم أهمية كل ما سبق عرضه فيما يتعلق بمحاولة أطراف إدارة الأزمات الدولية الحد من تصاعدها ، وتحولها إلى حرب فعلية ، إلا أنه ينبغى أن نشير إلى أن هذا ليس سلوك كل أطراف الأسرة الدولية ، حيث تلجأ بعض الدول إلى افتعال الأزمات وتصعيدها تحقيقاً لمصالحها القومية وهو ما يسمى "الإدارة بالأزمات" Management by Crises .

والإدارة بالأزمات الدولية هى " عملية تطالب فيها دولة ما بتغيير أو الحفاظ على الوضع القائم مما يجبر دولة أخرى على انتهاج سياسة للرد على ذلك ، مما يزيد من تورط الطرفين مع تصاعد احتمالات نشوب الحرب بينهما " (B. D. Mor 1993: 23) ، ومن هنا يطلق البعض على الإدارة بالأزمات "علم صناعة الأزمة للتحكم والسيطرة على الآخرين" ، وهى عملية تحتاج إلى إحكام التدبير ، وتوزيع الأدوار ، وإعداد المسرح الدولى ، وإيجاد مبررات أخلاقية وقانونية للأزمة ، واختيار التوقيت المناسب.

وتستخدم الدول الإدارة بالأزمات كأسلوب لتحقيق أهدافها ، وأبرز الأمثلة على ذلك الحرب العالمية الثانية التى اشتعلت فى ١٩٣٩/٩/١ بأزمة مفتعلة تمت فى الليلة السابقة حيث قامت القوات الألمانية بأخذ عدد من المعتقلين البولنديين وألبستهم ملابس الجيش البولندى ، وأطلقت عليهم الرصاص ، فى غابة على الحدود الألمانية البولندية ، كما قامت القوات الألمانية وهى ترتدى زى الجيش البولندى بإطلاق النار على إذاعة ألمانية على الحدود ، وقتلت عدداً من المدنيين الألمان بها ، وأجبرت أحد المعتقلين البولنديين على إذاعة بيان بقيام بولندا بغزو ألمانيا ، ثم أطلقوا عليه النار ، واصطحبوا أحد العاملين الألمان بالمحطة ليروى أمام الصحافة العالمية ما شاهده من مهاجمة قوات الجيش البولندى لمحطة الإذاعة الألمانية ، وفى صباح أول سبتمبر زار هتلر مبنى الرايخستاج (البرلمان) الألمانى وألقى كلمة قصيرة قال فيها " لأول مرة يجرؤ الجنود البولنديون على مهاجمة وطننا ، وقد قمنا من الساعة السادسة إلا الربع صباحاً بالرد ... ومن الآن فصاعداً سنرد على القنابل بالقنابل " ... وبدأت الحرب العالمية الثانية .

الشـــــروط الـــلازمـــة لنجاح الإدارة بالأزمات

١- وجود تفاوت حاد فى ميزان القوى لصالح مدبر الأزمة ، مما يجبر الطرف الأضعف على الانصياع لمطالبه ، درءاً لأخطار لا يستطيع تحملها ، ومواجهة لا قبل له بتصعيدها .

٢- فى حالة عدم وجود تفاوت جوهرى فى ميزان القوى بين أطراف الأزمة الدولية ، فإن على مدبرها أن يقنع الطرف الآخر مستعيناً بكافة الوسائل بقدرته على إلحاق خسائر فادحة به فى حالة وصول الأزمة إلى

حافة المواجهة العسكرية ، على أن يكون لديه بالفعل القدرة على ذلك ، كى لا تتحول الأوضاع عكس اتجاهها لو اكتشف الطرف الآخر عدم قدرة الخصم على تنفيذ تهديداته .

٣- يجب مراعاة أن تظل الغاية الرئيسية فى الإدارة بالأزمة عدم التصعيد إلى حد المواجهة العسكرية حين يجد المستهدف بالأزمة نفسه فى موقف لا بديل فيه عن الصدام ، ومثال ذلك ما حدث فى أزمة السويس ١٩٥٦ حين طرحت بعثة روبرت منزيس رئيس الوفد الممثل لمؤتمر لندن الخاص بقناة السويس على الرئيس جمال عبد الناصر فكرة تدويل القناة بقصد فصلها عن سيطرة دولة واحدة ، وهو ما رفضه عبد الناصر قائلاً "إن فصل قناة السويس عن السياسة المصرية غير ممكن لأن القناة فى أرض مصر وخاضعة للحكومة المصرية منذ إنشائها ولا يمكن أن نفصلها عن سياسة الدولة التى تملكها إلا إذا فصلناها عن سيادة هذه الدولة " ، وحين هدد منزيس " بأن عدم الوصول إلى اتفاق سيكون بداية المشاكل " ، عندها أغلق عبد الناصر ملفاً كان مفتوحاً أمامه قائلاً " إذا قبلت وجهة نظركم فسوف تبدأ المشاكل من الشعب المصرى ، وإذا لم أقبلها ستبدأ المشاكل من جانبكم ، وهكذا يظهر لى أننا سنواجه مشاكل فى كل الأحوال ، وإذا كان ذلك فلنواجهها من الآن ، ونحن مستعدون لمواجهتها " (محمد حسنين هيكل ملفات السويس ١٩٨٦ : ٥٠٠-٥٠١) ، ليبدأ العد التنازلى سريعاً فى اتجاه الصدام العسكرى .

٤- يراعى فى الإدارة بالأزمات أنه على الرغم من كونها عملاً مدبراً يستهدف تغيير الأوضاع الراهنة فى الموقف الدولى لصالح مدبر الأزمة ، إلا أنه يجب الانتباه إلى أن البدء فى افتعال أزمة لا يضمن مطلقاً استمرار

مقاليد إدارتها فى يد مدبرها ، فقد تطرأ مستجدات تغير مسارات الأزمة ، وخططها ، وتحول اتجاهها فى غير صالحه.

فالحرب العالمية الثانية التى أشعلها الألمان انتهت فى غير صالحهم ، وحرب السويس التى دبرها البريطانيون والفرنسيون والإسرائيليون انتهت أيضاً فى غير صالحهم ، وعلى نحو غير معطيات مجرى الأحداث فى الشرق الأوسط ومثل فاصلاً تاريخياً حاسماً رغم أن ميزان القوة العسكرية كان إلى جانبهم .

وهذا ما حدث أيضاً فى حرب جزر الفوكلاند التى أشعلها الرئيس الأرجنتينى حين حاول الخروج من الأزمة الاقتصادية بافتعال أزمة خارجية يعيد بها الجزر إلى سيطرة الأرجنتين – وعلى الرغم من منطقية ومشروعية مبرراته – إلا أنه أخطأ فى حساباته حين افترض عدم قيام بريطانيا بأعمال عسكرية ضده ، خاصة أن لدى الأرجنتين معاهدات موقعة مع الولايات المتحدة تنص على مساندتها إذا تعرضت لعدوان خارجى ، وأدت الأزمة إلى اندلاع الحرب بين بريطانيا التى تؤيدها السوق الأوربية علناً والولايات المتحدة سراً ، والأرجنتين التى عجزت عن المواجهة لفارق ميزان القوى ، وانتهت الحرب باستعادة بريطانيا للجزر ، وتفاقم الأوضاع المعيشية فى الأرجنتين ، وتقديم الرئيس الأرجنتينى إلى المحاكمة (محسن الخضيرى ٢٠٠٢ : ٤٣) .

تطـــور دراســـة الأزمـــات الدولية

وإذا كانت الستينيات قد شهدت بداية التصاعد الأكاديمى فى دراسات الأزمات الدولية ، إلا أن ذلك لا يعنى أن الأزمات الدولية لم تدرس قبل أزمة الصواريخ الكوبية ، ولكن الاختلاف كان من الرؤية التى نظر من خلالها إلى

دراسة الأزمات الدولية فى الفترات التاريخية المختلفة ، كما سيتضح مما يلى :

١- فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى :

وهى الفترة الممتدة من مؤتمر فيينا ١٨١٤ – ١٨١٥ حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، وفيها جرت أولى المحاولات الجادة لوضع ترتيبات أمن إقليمية من خلال صيغة توازن القوى Balance of Power التى أبدعها " مترنيخ " مستشار النمسا و " كاستلريه " وزير خارجية بريطانيا ، وتمثل هذه الجهود محاولة مبكرة نحو الاقتراب من مفهوم " الأمن الجماعى " الذى تتضافر فيه قوى الدول للوقوف فى وجه العدوان ، والحيلولة دون استفحال قوة دولة من الدول إلى الدرجة التى تغريها بتهديد غيرها ، وقد نجحت هذه الصيغة فى أن تكفل لأوربا أطول فترة سلام فى تاريخها المعاصر ، امتدت من مؤتمر فيينا (١٨١٤ – ١٨١٥) حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ فيما عرف باسم " قرن السلام الأوربى " ، والذى لم يعكر صفو استقرار القارة فيه إلا حرب القرم (١٨٥٤ – ١٨٥٦) والحرب الفرنسية – البروسية (١٨٧٠ – ١٨٧١) والحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ – ١٩٠٥) وكان ذلك بداية لتبلور مفهوم " عدم قابلية الأمن التجزئة " (عباس العمارى ١٩٩٣ : ٢٩–٣٠) .

وقد تميزت هذه الفترة من دراسة الأزمات الدولية بظاهرتين أساسيتين :

أ- أن دراسة الأزمات الدولية قد تمت فى إطار علم التاريخ الذى اهتم بتناول الأسباب التى أدت إلى اندلاع الحروب بين القوى الكبرى ، وسرد تفاصيل هذه المواجهات دون تعمق فى دراسة فلسفة الأحداث وربطها بالمتغيرات السياسية والأهداف الاستراتيجية للقوى الكبرى .

ب- ظهور ظاهرة " تداعى الأزمات " Crises Slide بمعنى أن حدوث أزمة فى منطقة ما يستتبع حدوث أزمات أخرى ، ثم تفاقمها بإيقاع واحد أو

متقارب وأخيراً التحامها فى أزمة كبرى ، وقد ظهرت هذه الظاهرة فى حرب القرم التى وقعت بين عامى ١٨٥٣ – ١٨٥٦ حيث حاولت الدولة العثمانية حفظ التوازن بين الدول الكبرى فى تنافسها على إدارة الأماكن المقدسة للمسيحيين ، ولكن ضغوط فرنسا جعلت السلطان العثمانى يمنح امتيازات خاصة عام ١٨٥٢ للكاثوليك الذين كانت تمثلهم فرنسا ، وهو ما أثار روسيا التى كانت تمثل المسيحيين الارثوذكس فطالبت بامتيازات مماثلة ، وأدركت بريطانيا أن تجاوب الباب العالى مع المطالب الروسية سيؤدى إلى زيادة النفوذ الروسى على حسابها ، فحاولت تحويل الخلاف المذهبى بين الكاثوليك والارثوذكس إلى خلاف سياسى بين العثمانيين والروس.

وكانت الموافقة العثمانية بشأن الأماكن المسيحية قد أغرت الروس للمطالبة باستقلال الجبل الأسود فرفض الأتراك ، ثم طالبوا بحماية مطلقة للارثوذكس فرفض الأتراك أيضاً ... فاشتعلت الحرب ، واحتل الروس رومانيا التابعة للدولة العثمانية ، واجتاحت الحرب جبهتى الدانوب والقوقاز ، وأحرز الأتراك انتصارات عديدة ، ودخلت بريطانيا وفرنسا الحرب عام ١٨٥٤ ، واستمرت المعارك حتى ٣٠ مارس ١٨٥٦ حين عقدت معاهدة باريس التى أحدثت تغييرات دولية جذرية ، ونال تأثيرها من نفوذ كل من الدولة العثمانية وروسيا .

كما ظهرت ظاهرة تداعى الأزمات فى تداعيات الحرب العالمية الأولى التى بدأت بأزمة البوسنة (١٩٠٨-١٩٠٩) وهى الأزمة التى قدرت فيها إمبراطورية النمسا والمجر أن تنامى مطالب القوميات داخلها يشكل تهديداً خطيراً لكيانها ، وآلت على نفسها ألا تتهاون أكثر مما فعلت أمام مطالب الصرب ، خاصة بعد أن تعهدت لها ألمانيا فى عام ١٩٠٩ بمساندتها إذا

ما تدخلت روسيا لصالح الصرب ، وقدرت فرنسا بدورها أن أى انتصار للقوى الجرمانية سيؤدى إلى اختلال بتوازن القوى الأوربى على حساب أمنها ، والتزمت إنجلترا بتأييد فرنسا لمخاوفها من تنامى قوة الأسطول الألمانى بما يهدد سيادتها على البحار ، ثم جاء مصرع الأرشيدوق ولى عهد النمسا فى مدينة سراييفو ليمثل بذلك الدفعة الأخيرة لكتلة الأزمات المتلاحمة ، محدثاً إنهياراً مروعاً قضى على النظام الدولى الذى كان قائماً فى عهد ما قبل الحرب العالمية الأولى (عباس العمارى١٩٩٣: ٣٠).

٢- فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية :

لقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى تغيرات جذرية فى العالم ، إذ اختفت أربع إمبراطوريات كبرى هى الألمانية ، والنمساوية - الهنغارية ، والروسية ، والعثمانية ، وظهرت عدة دول جديدة وكيانات مستحدثة مثل فنلندا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولونيا ، وسلخت عن الإمبراطورية العثمانية مناطق واسعة كأرمينيا والبلاد العربية وتراقيا وأزمير ، كما أدت الحرب إلى قيام الثورة البلشفية فى روسيا وظهور أول دولة شيوعية فى العالم ، وتعززت سيطرة بريطانيا وفرنسا على العديد من الدول ، كما شهدت الحرب العالمية الأولى ضحايا بشرية لم يشهدها التاريخ من قبل ، وتم قصف المدنيين من السماء لأول مرة فى التاريخ ، وتم العديد من الإبادات العرقية ، وتعد الحرب العالمية الأولى هى الساحة التى سمحت بانطلاق الحركات الأيديولوجية والصراعات المستقبلية مثل الحرب العالمية الثانية .

وقد أدت هذه الأهوال إلى الاقتناع بأن سياسة القوة هى السبب الرئيسى فى كل ما حدث ، وظهر من يبشر بمبادئ النظرية النفعية Utilitarian Theory التى أشارت إلى أنه على الرغم من وجود مصالح متعارضة بين

العديد من الدول ، إلا أن المصلحة التى تفوق ما عداها من مصالح هى تجنب الجميع للصراع ... ودعم هذا الاتجاه المبادئ الأربعة عشرة للرئيس الأمريكى ويلسون التى أكدت على حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، ومبادئ الماركسية التى دعت إلى المساواة بين البشر ، وهو ما ساعد على الوصول إلى فكر "المثالية السياسية" Political Idealism التى تصورت إمكانية تحقيق السلام العالمى وفقاً لثلاثة شروط هى أن يتحقق السلام للإنسان بينه وبين نفسه من خلال منحه حريته ، وأن يتحقق السلام بين الإنسان وحكومته من خلال عدم تعريضه للقمع والاضطهاد ، وأن يتحقق السلام بين دول العالم من خلال دستور ملزم للعلاقات والسلوكيات .

ولكن يرى البعض أن السبب الذى لم يتح لهذا الفكر المثالى بأن يستمر هو إهانة وإذلال ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، وهو ما حمل تناقضاً مع ما كان يدعو إليه فكر المثالية السياسية ، وإغفالاً للاستفادة من تجارب التاريخ ، ويقارن المحللون فى هذا المجال بين ما حدث لألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى وما حدث لفرنسا بعد هزيمتها فى فترة نابليون فى بداية القرن التاسع عشر ، فعلى الرغم من إدراك " مترنيخ " مستشار النمسا و " كاستلريه " وزير خارجية بريطانيا لفكر نابليون واتفاقهما على إدراك دوافع نابليون التى تمثلت فى إقامة إمبراطورية واسعة ، وعدم فاعلية تقديم التنازلات ، واستخدام الأدوات الدبلوماسية فى المواجهة ، وأن الأسلوب الوحيد الملائم للمواجهة هو استخدام القوة ، وهو ما حدث بالفعل ، إلا أنه بعد تحقيق الانتصار على نابليون ووأد حلمه الإمبراطورى أدرك الرجلان أنه لا ينبغى إذلال فرنسا ، وترك جرح فى كبريائها لا يمحوه إلا الإنتقام ، وعمدا بدلاً من ذلك إلى إدماج فرنسا لتلعب دوراً مؤثراً فى الاستقرار الأوربى بدلاً من زعزعته.

وبينما حدث هذا مع فرنسا بعد هزيمة نابليون فإن العكس تماماً تم مع

ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، حين عقدت معاهدة فرساى التى أخذت طابع الانتقام ، وتعمدت أن تنال من الكبرياء الألمانى إلى الحد الذى دفع الألمان فيما بعد إلى المواجهة وإشعال الحرب العالمية الثانية ، فوفقاً للنصوص القهرية لمعاهدة فرساى خسرت ألمانيا ١٢,٥% من مساحتها ، و ١٢% من سكانها (حيث دخل نحو مليونى ألمانى فى حدود بولندا ، ونحو ثلاثة ونصف مليون ألمانى فى حدود تشيكوسلوفاكيا التى نشأت بعد الحرب العالمية الأولى) ، كما خسرت حوالى ١٥% من إنتاجها الزراعى ، و ١٠% من صناعاتها ، و ٧٤% من إنتاجها من خام الحديد ، وتقلصت مساحة السواحل الألمانية على بحر البلطيق وبحر الشمال .

كما نصت المعاهدة على عدم قيام الوحدة بين ألمانيا والنمسا التى تضم أكبر مجموعة من الألمان تعيش خارج ألمانيا ، إضافة إلى كل ذلك تقرر أن تخلى ألمانيا المناطق الواقعة على الضفة اليمنى لنهر الراين بعرض ثلاثين ميلاً من القوات العسكرية .

وفيما يتعلق بالقيود العسكرية فقد نصت الاتفاقية على احتواء الجيش الألمانى على ١٠٠,٠٠٠ جندى فقط ، وإلغاء نظام التجنيد الإلزامى ، وحرمت ألمانيا من إنشاء قوة جوية ، والتقيد بـــ ١٥,٠٠٠ جندى للبحرية ، بالإضافة إلى حفنة من السفن الحربية بدون غواصات حربية ، وألا يحق للجنود البقاء فى الجيش أكثر من أثنى عشر عاماً ، وفيما يتعلق بالضباط فأقصى مدة يستطيع الضابط البقاء بها فى الجيش هى فترة خمس وعشرين عاماً لكى يصبح الجيش الألمانى خاليا من الكفاءات العسكرية المدربة .

ونصت المعاهدة على تحمل ألمانيا مسئولية الحرب وتقديم التعويضات للأطراف المتضررة وقدرت تلك التعويضات بـــ ٢٦٩ بليون مارك ألمانى

ذهبى ، وخفض هذا المبلغ ليصبح ١٣٢ بليون مارك ذهبى .

وأصبحت ألمانيا بعد هذا كله لا حول لها ولا قوة ، أما فرنسا فرأت أن ألمانيا لم تتحطم بعد ، فأقدمت عام ١٩٢٣ م على احتلال إقليم " الروهر " الألمانى الغنى بالمناجم .

ساهمت تلك الشروط بإلحاق العديد من الأزمات بالاقتصاد الألمانى وتعمقت تلك الأزمات فى عام ١٩٢٩ بالأزمة الاقتصادية العالمية ، وراقت فكرة النازية للعديد من الألمان حيث كانت تنادى بتوحيد الألمان فى دولة واحدة تتساوى مع الدول الكبرى ، وإلغاء معاهدة فرساى ، وإبعاد اليهود والأجانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى ألمانيا ، وبالفعل حصل الحزب النازى على المركز الثانى بانتخابات الرايخستاج (البرلمان) ١٩٣٠ ، وتولى هتلر منصب المستشارية (رئاسة الوزراء) فى ألمانيا عام ١٩٣٣، وحل بعدها الرايخستاج وأجرى انتخابات جديدة وأعلن أن الحزب الوطنى الاشتراكى النازى هو الحزب القانونى الوحيد فى البلاد ، وتولى بالإضافة إلى منصب المستشارية رئاسة الدولة فى عام ١٩٣٤ ، ومع تولى النازيين بزعامة هتلر للحكم فى ألمانيا تغير ميزان القوى فى أوربا ، وشرع هتلر فى إعادة تسليح ألمانيا ، كما زاد عدد قوات الجيش الألمانى إلى ٣٠٠ ألف مقاتل وفرض الخدمة العسكرية الإجبارية ، ليصبح تعداد الجيش الألمانى نصف مليون جندى ، وفى عام ١٩٣٦ شرع فى احتلال أراضى الراين رغم أن صلح فرساى ينص على أن تكون منطقة منزوعة السلاح ضماناً لأمن فرنسا ... وبدأ العد التنازلى للحرب العالمية الثانية .

ومع العودة إلى سياسات القوة عادت ظاهرة " تداعى الأزمات " مرة أخرى ، فقد شرع هتلر فى احتلال أراضى الراين فى مارس ١٩٣٦ ، وفى نفس الفترة احتلت إيطاليا الحبشة ، وبذلك فسدت العلاقة بين إيطاليا والحلفاء ،

وكانت تلك بداية تكوين تحالف " المحور " ضد الحلفاء الذين كان فى مقدمتهم بريطانيا وفرنسا .

وتطورت الأحداث فاحتل هتلر النمسا فى مارس ١٩٣٨ ودمجها فى ألمانيا ، وهو ما عرف باسم " الرايخ الثالث " ثم سيطر على تشيكوسلوفاكيا فى العام التالى ، وأخذ يتحول إلى ابتلاع بولندا ، وفى الوقت نفسه قامت إيطاليا بغزو ألبانيا ، ووقعت روما وبرلين ميثاقاً عسكرياً يقضى بأنه إذا تورطت إحدى الدولتين فى حرب مع دولة أخرى أو مجموعة من الدول ، فإن على الدولة الأخرى أن تسارع إلى مساعدتها كحليفة ، وتقدم لها ما يلزمها من البر والبحر، وفى المقابل حدث تقارب (فرنسى – بريطانى) مماثل ، وتعهد الإنجليز بضمان استقلال بولندا .

وفى أغسطس ١٩٣٩ وقع الاتحاد السوفيتى مع ألمانيا معاهدة عدم اعتداء وكان هذا الميثاق بمثابة الضوء الأخضر لألمانيا للهجوم على بولندا ، وفى ١ سبتمبر ١٩٣٩ كانت القوات الألمانية تجتاز الحدود البولندية وتشعل شرارة الحرب العالمية الثانية ، وبدا واضحاً أن بريطانيا وفرنسا هما الخاسرتان من الحرب مهما كانت نتائجها ، واضطرت الدولتان إلى توجيه إنذار نهائى لألمانيا ، وبدأت الحرب تستعر ، واستطاع الجيش الألمانى دخول الدنمارك والنرويج وهولندا وبلجيكا وفرنسا والبلقان ، لكنه فشل فى احتلال بريطانيا بعد المعارك الجوية الرهيبة بين الألمان والإنجليز، وفشلت الغواصات الألمانية فى قطع طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية فيما وراء البحار .

وارتكب هتلر خطأ كبيراً حين تحول لمهاجمة الاتحاد السوفيتى فى يونيو ١٩٤١ تاركاً بريطانيا خلف ظهره ، وهى القاعدة الاستراتيجية التى يمكن أن توجه منها الهجمات إليه .

وفى تلك الأثناء قام اليابانيون بمهاجمة الأسطول الأمريكى فى المحيط الهادى فى ميناء بيرل هاربر ، واغرقوا كثيراً من قطعه ، ثم انطلقوا فى جنوب شرقى آسيا ، وأصبحوا على مقربة من استراليا ، وحتى ١٩٤٢ كان المحور لايزال يحقق الانتصارات فى كل مكان .

أما الغرب والحلفاء فكانوا فى أقصى درجات الانهيار ، واخترقت القوات الألمانية شمال أفريقيا نحو الشرق الأوسط ، فى محاولة للاتصال باليابانيين فى الهند ، لكنها هزمت فى معركة " العلمين " الشهيرة .

وقبل نهاية عام ١٩٤٢ كانت الصورة قد تغيرت حيث هزم الأسطول اليابانى فى معركة (ميدواى) ثم هزم القائد الألمانى روميل فى العلمين ، وبعد بضعة أشهر كانت القوات الألمانية تستسلم فى ستالينجراد بالاتحاد السوفيتى مسجلة بذلك نقطة تحول فى الحرب الألمانية السوفيتية ، وبدأ الحلفاء فى غزو ألمانيا ، حيث عبر الروس فى ديسمبر ١٩٤٤ الحدود الألمانية لأول مرة واستمر الحلفاء فى التقدم رغم بسالة الألمان فى الدفاع عن دولتهم وخسارتهم مئات الآلاف من القتلى ، وأصبح قلب ألمانيا مفتوحاً ، فتدفق داخله السوفيت والأمريكان ، كذلك نجح الحلفاء فى دخول روما ، ثم أعدم الثوار الإيطاليون "موسولينى" وعلقوه من قدميه فى أحد أعمدة الإنارة فى ميلان ، أما هتلر فقد انتحر فى ٣٠ أبريل ١٩٤٥ ووقع ممثلو ألمانيا وثيقة الاستسلام بلا قيد أو شرط .

أما اليابان فقد وقعت وثيقة الاستسلام فى ٢ سبتمبر ١٩٤٥ بعد إلقاء قنبلتين نوويتين على هيروشيما ونجازاكى ، وبعدها بثلاثة أيام رفع العلم الأمريكى فوق طوكيو ، وانتهت بذلك رسمياً الحرب العالمية الثانية بعد ست سنوات من القتال الشرس ، خسرت فيه البشرية حوالى سبعة عشر مليوناً من العسكريين وأضعاف هذا العدد من المدنيين .

٣- فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية :

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز قوة طارئة على طبيعة العلاقات الدولية وهى قوة الردع النووى لدى القوتين العظميين ، وهى التى دفعت كلتيهما إلى تجنب المواجهة والدمار المشترك ، وتم ذلك عن طريق عدم تصعيد الأزمات الناشئة بينهما أو بين أعضاء معسكريهما إلى حد الانفجار ، وهو ما جعل بعض الكتاب يشبهون سكان المدن فى كلا المعسكرين بمثابة رهائن Hostages للقوة النووية للمعسكر الآخر ، فلا جدوى من أن تسبق دولة ما دولة أخرى فى الهجوم النووى ، حيث أن رد الفعل النووى التالى سيجعل الخسائر فى كل الأحوال تتجاوز حد الاحتمال .

وبذلك ظهرت " الحرب الباردة " وهى مصطلح أطلق على العلاقات الجديدة التى نشأت بين المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية خلال الفترة بين نهاية هذه الحرب وانهيار الاتحاد السوفيتى ، وكان قطبا الحرب هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، وكان هدف كل منهما الحصول على مناطق نفوذ عسكرى أو سياسى وتوسيعها كلما كان ذلك ممكناً ، ولم يتوقف الطرفان - وإن كفا عن استخدام السلاح النووى - عن تطوير قدراتهما العسكرية والدخول فى سباق تسلح لم يشهد له العالم مثيلاً من قبل ، إضافة إلى سعى كل من الطرفين للاستئثار بمناطق نفوذ على حساب الآخر وإنهاكه عن طريق إشعال حروب محدودة لاستنزافه ، ولقد التزم الطرفان بالقواعد التى شكلتها هذه المرحلة ولم يتجاوزاها إلى حرب ساخنة حتى فى أشد الأزمات بينهما .

وقد تميزت الحرب الباردة بالشعور المتبادل بين الطرفين بانعدام الثقة وتقديم سوء النية على حسنها ، وفى مرحلة من المراحل - أزمة الصواريخ الكوبية - تنامت الشكوك بما أوحى باندلاع حرب عالمية ثالثة ، وكانت

الولايات المتحدة وحلفائها يتهمون الاتحاد السوفيتى بنشر الفكر الشيوعى فى العالم ، بينما كان الاتحاد السوفيتى يتهم الكتلة الغربية بنشر الإمبريالية ومنع الحركات الثورية ، وفى الصراع الإستراتيجى بين الكتلتين كان هناك صراع من نوع آخر تمثل فى الصراعات التقنية وسباق التسلح كما لم يدخر الطرفان جهداً فى عمليات التجسس واغتيال عملاء الطرف الآخر .

استمرت الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٩٠ م ، وفى الفترة المذكورة قامت عدة صراعات مسلحة كحرب كوريا ، وفيتنام ، والغزو السوفيتى لأفغانستان ، وظلت تلك الصراعات العسكرية محدودة لعدم تعرض الكتل الكبيرة أو شعوبها للأذى .

وفى إطار الحرب الباردة اختفت ظاهرة " تداعى الأزمات " بسبب القوى النووية التى منعت كل طرف من الاندفاع وراء تصعيد مغامرات عسكرية قد تكون غير مضمونة النتائج .

وأثناء فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ومع بداية الستينيات بدأت مرحلة جديدة لدراسة الأزمات الدولية تميزت بثلاث خصائص :

أ- بدء تناول الدراسات السياسية للأزمات الدولية ليس فقط لرصد الأسباب وتفاصيل الحدث ، وإنما لتحليل الأسباب والأحداث والنتائج ، وربط الأزمة بمقدماتها ونتائجها وغيرها من الأحداث الكبرى ، مستخدمة فى ذلك المناهج والأدوات التى تطورت فى مجال علم السياسة ، وبدأ ذلك على يد " تشارلز ماكليلاند " عندما نشر بحثه عن " الأزمات الدولية الحادة " فى مجلة World Politics عام ١٩٦١ .

ب- بدء اهتمام فروع العلوم الاجتماعية بإدارة الأزمات مثل علم الاجتماع ، وعلم النفس ، والقانون الدولى ، والإعلام مما ساعد على زيادة تطور

مجال إدارة الأزمات الذى لم يكن من الممكن أن يتطور كعلم مستقل لتعدد مداخله والمؤثرات التى تتفاعل فيه وتتحكم فى نشوء الأزمات وانتهائها .

ج- بدء العديد من الدول فى إنشاء مراكز بحوث إدارة الأزمات ، وهو ما عكس تصاعداً متزايداً بأهمية علم إدارة الأزمات .

٤- فترة ما بعد الحرب الباردة :

أدت تطورات الأحداث البالغة الأهمية عام ١٩٨٩ فى أوربا إلى انتهاء الحرب الباردة بانهيار الكتلة الشرقية التى شكلت منعطفاً سياسياً وعسكرياً على قدر كبير من الأهمية ، واعتبرها البعض بمثابة حرب عالمية ثالثة لم تطلق فيها طلقة واحدة ، واستنتج البعض فى هذه الظروف أن تهديد السلام والأمن الدوليين قد انتهى .

ولكن الحقيقة لم تكن كذلك بل رأى البعض تزايد احتمالات وقوع الأزمات الدولية أكثر من ذى قبل ، وهو ما أثبتته بالفعل أحداث التسعينيات فى أوربا والشرق الأوسط ، ذلك أن غياب وجود توازن دولى على أساس القطبية الثنائية جعل احتمالات تورط دولتين أو أكثر فى صراع دولى بسبب التنافس القومى والصراعات العرقية أكثر تزايداً ، كما أن بعض الدول أصبحت تشعر بحرية أكبر فى التحلل من قواعد السلوك الدولى ، بهدف تحقيق مصالحها وأهداف سياستها الخارجية دون أن تخشى من احتمالات تأثير ذلك على السلام الدولى ، ودون أن تخشى أن يؤدى ذلك إلى صدام بين القوتين العظميين .

ويرى بعض المحللين أن أزمة الخليج عام ١٩٩٠ قد أدت إلى تحويل مؤشر التحليل السياسى ، فبعد أن كان الاهتمام ينحصر بمصير النصف الشمالى الجديد – الكتلة الشرقية سابقاً – الذى عصفت به رياح التغيير ، بدأ المحللون يتابعون باهتمام أزمات النصف الجنوبى ، الذى أصبح يمثل الجزء الحيوى من

العالم ، حيث اندلعت أزمات عديدة مثل الأزمة بين الصومال وأثيوبيا ، والأزمة بين بوروندى ورواندا ، والأزمة بين السودان وتشاد ، وأزمة السلاح النووى بين الهند وباكستان ، ثم أزمة السلاح النووى لدى كوريا الشمالية ثم إيران ، وما زال المحللون يناقشون كيفية ضبط الفوضى الناتجة عن انهيار الاتحاد السوفيتى ، خاصة أن الولايات المتحدة لم تستطع أن تملأ الفراغ .